د. خالد آل هميل

همامش صحفية

حديث الأمير سلطان والاستراتيجية الثابتة

حديث صاحب السمو الملكي الامير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام للقسم العربي في هيئة الاذاعة البريطانية اتصف بالوضوح التام ووضع النقاط فوق الحروف على المستوى المحلي والاقليمي والدولي. حيث أكد أن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد في صحة جيدة وأن استقباله لرجال البلاد والتقاءه وحواره معهم يوضح بما لا يقبل الشك أنه حفظه الله يتمتع بالعافية ويدير مصالح الدولة باقتدار الى جانب اخوانه وأبناء بلده كل فيما يخصه ويمارسه من صلاحيات، وان فترة غيابه عندما كان يرعاه الله يستجم بعد العارض الصحي لم تؤثر على ادارة دفة الحكم لكون هذه البلاد تسير وفق أطر من الانظمة القوية الراسخة التي تجعل الأمور طبيعية حيث وضع خادم الحرمين الشريفين نظام حكم متطور يجنب البلاد والعباد هزات التغير والتبديل.

فالذي لا يفهمه بعض المراقبين السياسيين أنهم يقيسون الأمور لدينا بما يعيشونه في بلدانهم حيث ان كل حاكم لديهم له خطة ومنهج مغاير للذي قبله بل قد يسهم بقصد وتخطيط في هدم إنجازات الرؤساء السابقين له ليقوم هو باستنبات سياسات محلية واقليمية ودولية جديدة بصرف النظر عن صوابها أو خطئها بينما الحاكم في هذا البلد يعمق انجازات السابق له ويبني عليها انجازات جديدة فتتحول الأمور لدينا الى سلسلة من العطاء والبناء والنماء لسبب بسيط جداً لكون الجديد هو شريك المسئولية لمن سبقه يعمل الى جانبه بالحب والاخلاص والتفاني وليس طارئاً جلبته الظروف فالحكم لدينا ينطلق من شريعة الله التي ارتضاها لعباده والذين يقومون بها يدركون ويؤمنون بأن عزهم يكمن في الحرص على أداء الرسالة المحمدية وتطبيق العدالة الاجتماعية فلا فرق بين الحاكم والمحكوم حيث ان أبسط مواطن في مقدوره الالتقاء برأس الدولة وقمتها خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني، يستمعون لما لديه من رؤية مهما كانت بسيطة، بالتفهم الأخلاقي والانساني فما بالك بأي مسئول آخر على امتداد رقعة هذه البلاد ومواقف هذه البلاد تجاه جيرانها مواقف بناءة ومشرفة تقف معهم في السراء والضراء يحدوها الى ذلك مسئولياتها التي اضطلعت بها وريادتها الاسلامية والعربية فوقوفها الى جانب الكويت مثال ساطع على ذلك وتأكيد سمو الامير سلطان أن المملكة لن تتأخر في مؤازرة البحرين هو موقف مبدئي لهذه القيادة التي تعبر عن مشاعر ونبض الشارع السعودي المسلم الذي يعتبر ابناء البحرين اخوة أشقاء لا يمكن السماح لمخططات التخريب ببلوغ أهدافها الشريرة تجاههم.

وقول سمو النائب الثاني نحو البحرين هو رسالة لأهل النوايا السيئة ينبغي ادراك مضامينها بالجدية التامة وعلى ايران أن تعي حقيقة لابد أن تكون ماثلة امام أعين قادتها وهي أن دحر النظام العراقي عندما سولت له نفسه التهام الكويت وما لقيه هذا النظام من ضربات قاتلة يمكن أن تكون تجاه إيران أشد وأقوى وأشرس فالعراق شقيق ضل الطريق وعاث في الارض فساداً

أما إيران فهي جارة وهناك فرق كبير بين الجار والشقيق، الجار إذا ظلم وتكبر واستكبر فإن مآله زبالة التاريخ وجهنم وبئس المصير فلا مصالح ترتقي على سلامة البحرين ودول الخليج العربية.

إن الشعب السعودي يرفض التدخل في شئون الغير ولكنه بالقدر نفسه يرفض رفضاً باتاً أن يداس على اطراف أشقائه مستندا على دين قويم وقيم كريمة، حمل الرسالة الى أصقاع الأرض، وعرب أمماً واسلم أمماً وهو قادر بإذن الله على اعادة مسيرة الفاتحين الاولين.

أما اسطوانة حقوق الانسان المشروخة بالمفهوم الغربي فهي حكاية مملة لا يقيم لها هذا الشعب وزناً لكون حقوق الانسان لدينا مصونة بحكم الشريعة الاسلامية فالمواطنون والمقيمون يعيشون في أمن وسلام يمارسون أعمالهم وحياتهم بحرية شاملة لا تكفلها دساتير وضعية.

أما من ضل الطريق وهم لا يتصفون (حتى بصفة/القلة) فرداً أو افراداً فهم نشاز على الوطن والمواطنين لا امتداد او جذور اجتماعية أو دينية لهم فهم عبارة عن بالونات هواء فارغة لا وزن لها أو قيمة.

أما مشكلة الحدود مع قطر أو اليمن فقطر لا مشكلة للمملكة معها وهي دولة شقيقة تحتل في قلوب هذه القيادة وشعبها الحب والاحترام ولا يمكن لقطر الا أن تكون مع شقيقاتها مجلس التعاون لدول الخليج العربية فهو بيت أهل الخليج.

أما اليمن فكما قال سمو النائب الثاني فتسير الامور معها بشكل جيد ومشكلة الحدود في طريقها للحل لكون العملية عملية اجرائية فالحدود متعارف عليها وتجديد نقاط رسم الحدود ليس بالعملية الصعبة على دولتين شقيقتين جارتين ما يجمعهما أكثر مما يفرقهما واليمن تدرك ما قدمته لها هذه البلاد دون منٍّ أو أذى، يدفعها الى ذلك احساسها الأخوي النبيل ولا شيء البتة غير ذلك واعتقد أن الاخوة في اليمن يعرفون ذلك ويعونه.

وقد جاء جواب سمو النائب الثاني حول سؤال عن تواجد القوات الاجنبية في بعض دول الخليج العربية من الدقة والصدقية، فلولا تصرفات إيران وقبلها العراق، لما كان هناك حاجة لهذه القوات فوجودها جاء اضطرارا.

ولكن ايران التي تطالب برحيل القوات الاجنبية هي الدولة التي تحتل الجزر الاماراتية وترفض الانسحاب منها وتسفه عملية التحكيم.

فهل تريد ايران أن تقوم هذه الدول بطرد قوات الاصدقاء المساندين من أجل أن تقوم هي باحتلالهم؟

أمر عجيب؟! ثم ما دخل ايران بكل هذا؟

فللدول الخليجية العربية أن تفعل ما تريده ضمن حريتها وسيادتها وايران ليست وصية عليها.

ثم ما هو الفرق بين دولة تقول إنها جارة ومسلمة وتحتل اراضي عربية خليجية وتتآمر على أمن واستقرار البعض الآخر وبين قوات جاءت بالطلب للمساعدة والمساندة لحفظ الاستقرار في المنطقة؟

إنه لفرق كبير، ولكنه الاستكبار الايراني الأعمى!!

أما الارهاب الذي يروج له الغرب فقد أوضح سمو النائب الثاني أن المملكة ضد الارهاب أياً كان مصدره ومع السلام الشامل ومع الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه و عودة القدس للعرب، ومع السوريين واللبنانيين، حتى يستردوا حقوقهم المسلوبة وأن لا حلول وسط في هذه القضايا وعلى اسرائيل التسليم بهذه الحقوق إذا أرادت سلاماً قابلاً للحياة.

إن حديث سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز أوضح استراتيجية المملكة على المستوى الداخلي والاقليمي والدولي لمن لا يدرك حقائق التاريخ وهي استراتيجية ثابتة ومتطورة منذ عهد الملك عبد العزيز آل سعود يرحمه الله الى عهد خادم الحرمين الشريفين.

وقد تمكن سمو الامير سلطان في هذا الحديث بحضوره القوي وقدرته على الاقناع من توضيح الرؤية السعودية بصفاء دون التباس.

كلمات لها معنى:

- «نحن لا نملك الا أن نقول لشعب المملكة العربية السعودية نعم اذا أراد شيئاً، ونقول له أهلاً اذا أراد شيئاً فموضوع العلاقات التجارية يعود الى شعب المملكة والى رجال الأعمال فيها».(من إجابة لسمو الامير سلطان بن عبد العزيز حول العلاقات مع بريطانيا)
- هذه القيادة زرعت الحب في نفوس الشعب السعودي، وحصدت الحب نفسه.
- الكلمة التي لا يؤكدها فعل كلمة تدخل من الأذن لتخرج من الأخرى.

وعلى ايران أن تؤكد حسن الجوار بالفعل الملموس وليس بالتصريحات التي تطير في الهواء

«نداء عاجل لمعالي وزير المعارف»

شقيق عربي يعمل في سلك التربية والتعليم يدرس ابناءنا ويعلمهم منذ ثلاثين سنة وأكثر.

أصيب قلبه المتعب/ وقرر الاطباء إجراء عملية جراحية عاجلة وسريعة لاستبدال ثلاثة شرايين، ولكن ضيق ذات اليد حال دون ذلك.

أرفع مأساة هذا الشقيق لمعالي وزير المعارف د. محمد الرشيد وأنا على ثقة أن معاليه سوف يسعى لإنقاذ حياته، والاعمار بيد الله وبلادنا والحمد لله مليئة بالقلوب الرحيمة.

أيضا.. وللمرة الخامسة... رأيان في مسألة «بطاقة المرأة»:

كل الآراء المخالفة لم تستند على دليل محسوس

عزيزتي الجزيرة..

كانت المرأة قبل بزوغ فجر الاسلام ينظر اليها على انها من سقط المتاع لا قيمة لها، وكان كثير من العرب يئدون البنات بسبب تشاؤمهم من مولد الانثى قال تعالى (وإذا بشّر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشّر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون) وكانت المرأة ايضا قبل الاسلام مهضومة الحقوق ينظر اليها كسائر متاع الميت فإذا مات عنها والدها منعت من الميراث واذا مات عنها زوجها ورثها اهله وكانو أحق بها من أهلها. ولما جاء الاسلام رفع مكانتها وحفظ حقوقها فاعطاها الحق في البيع والشراء والميراث وغير ذلك ولكنه بمقابل ذلك امرها بما يحفظ لها كرامتها وعفتها فأوجب الله عز وجل عليها الحجاب صيانة لها من الابتذال والامتهان ونهاها الله عز وجل عن اظهار زينتها لغير محارمها، وامر بالحجاب بيتنا وبينهن قال تعالى: (واذا سألتموهن متاعا فاسألوهن من وراء حجاب).

ومن هذا المنطلق اقول لقد اطلعت على مانشر عبر هذه الصفحة من آراء حول «بطاقة المرأة» ومدى الحاجة اليها. وقبل ان ادخل في صلب الموضوع اعرب عن شكري وتقديري لكل من كتب في بيان عدم الحاجة الى تلك البطاقة وعلى رأسهم الاخ عبدالرحمن الوهيبي من عنيزة والاخ الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز المسلم الذي احسن الحديث في هذا الموضوع من خلال مقاله المنشور في العدد 8582 فجزاه الله خيرا على ماكتبه في ذلك المقال وجعله في موازين حسناته يوم يلقى الله عز وجل، وسأحاول جاهدا ألا أعيد شيئا مما كتبه فضيلة الدكتور في ذلك المقال.

وبادىء ذي بدء اقول انه من الطبيعي جدا ان يكون هناك آراء مخالفة تنادي بضرورة تلك البطاقة لكن الغريب والعجيب، بل والمدهش في تلك الآراء المخالفة انها لم تستند الى دليل محسوس يدل على ضرورة تلك البطاقة وانما بنيت على احتمالات غير مؤكدة، بل انها بعيدة الحصول بالاضافة الى ماتضمنته تلك المقالات من مبالغات مكشوفة ومغالطات مرفوضة لابد من الوقوف قليلا عند بعضها ومنها على سبيل المثال مايلي:

1– ما تضمنه مقال الاخت فوزية ابو خالد في العدد 8574 والذي فتحت به هذه القضية حيث عللت مطالبتها بهذه البطاقة بقولها (تخولهن ان يعرفن فلا يؤذين) فإن كانت قالت هذه العبارة اقتباسا من قول الله عز وجل (يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين) فإن هذا اقتباس مضاد لمعنى الآية فإن الله تعالى قد امر بالحجاب حتى يكون مانعا من معرفة المرأة فلا تؤذى.

2– قال الاخ محمد ابو عمير في مقاله المنشور في العدد 8577 عندما تحدث عن دور المرأة ومشاركتها في بناء هذا المجتمع (ولذلك بات من الضروري ان تدعم هذه المشاركة بخطوات تنظيمية تفعّل هذا الدور وتدخله في السياق النظامي، ولعل احدى هذه الخطوات اصدار بطاقة خاصة بهن تمكنهن من اداء ادوارهن بصورة فاعلة) فهذه الاسطر التي سطرها الاخ ابو عمير تحمل تصورا خاطئا عن دور المرأة في خدمة هذا البلد حيث ألمح الى انها لم تدخل بعد في السياق النظامي، ولذا فهي تحتاج الى خطوات تنظيمية من بينها اصدار بطاقة خاصة بالمرأة لكي تفعّل هذا الدور للمرأة وتدخله في السياق النظامي على حد قوله، وهذا خلاف الواقع والمشاهد في هذا البلد الطيب، فالمرأة في بلادنا تشارك مشاركة فعالة ومنظمة في خدمة هذا البلد واهله عبر مجالات متعددة وعلى رأسها التعليم، وقد تمت هذه المشاركة دون حاجة الى تلك البطاقة وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على ان الانظمة في هذه البلاد انظمة مدروسة بعيدة عن الارتجال والميل والانحراف.

3– جاء في مقال ابي عمير ما نصه (ان المحاكم واجهزة الخدمات العامة في الدولة مليئة بالقضايا التي تتداخل فيها اسماء المستفيدات من خدمات هذه الاجهزة بسبب عدم وضوح المستفيدة منهن وتساوي الكثير منهن في الملبس والهيئة الخارجية.... الخ) وهذا زعم باطل لا اساس له من الصحة فإنه من المعلوم ان السائد في المحاكم وكتابات العدل ومن قديم الزمان ومنذ قيام المحاكم الشرعية في هذا البلد المبارك وحتى وقتنا هذا انه يطلب شاهدين من الرجال يعرفان المرأة الماثلة امام المحكمة او غيرها وهذا يكفي لاثبات شخصيتها، ومن المعلوم انه لو شهد شاهدان في حقوق كثيرة لقبلت شهادتهما فكيف بتعريف امرأة. وقد صدر اخيرا قرار من معالي وزير العدل ينص على الاكتفاء بالبطاقة الشخصية بالنسبة للرجال عند التوكيل في استقدام الايدي العاملة اما بالنسبة للمرأة فقد استثنيت من هذا القرار فلا تستطيع ان توكل الا بعد وجود شاهدين معرفين بها والعمل سائر على هذه الطريقة في محاكم هذه البلاد التي تحكم بشرع الله عز وجل ولم يحصل لبس او خلل في سير العمل والمعاملات في هذه المحاكم.

4– جاء في مقال الاخ عبدالله الرشيد المنشور في العدد 8580 عن هذا الموضوع ما نصه (وهذا امر حيوي ومهم ولن يترتب عليه اي مضاعفات الا في المجال الايجابي خصوصا اذا ما علمنا وادركنا انه يوجد في المملكة حوالي ستة ملايين اجنبي نساء ورجالا ومن جميع الجنسيات والملل والنحل وهذا ما يدعو وبإلحاح الى اعطاء المرأة هوية متميزة.. الخ) واني لأعجب من هذا الكلام فما علاقة وجود ستة ملايين (أو حتى ستين مليونا) من الاجانب في المملكة بضرورة اخراج بطاقة خاصة للمرأة؟!

5– بالنسبة لقول الاخ عبدالله الرشيد (ومن هنا فإننا لانرى سببا جوهريا ولا حتى ثانويا يدعو الى تأجيل وتأخير تقديم هذه الخدمة النظامية) أقول بل ان هناك الكثير من الاسباب الجوهرية التي تمنع من اصدار هذه البطاقة، ومنها على سبيل المثال ان هذه البطاقة لن تؤدي دورها المزعوم الا اذا حملت صورة صاحبتها واذا كان الامر كذلك فلا يمكن التثبت من ان المرأة الحاملة للبطاقة هي صاحبة البطاقة فعلا الا عن طريق النظر الى وجه المرأة نفسها ومقارنتها بالصورة المثبتة في البطاقة، وهذا الامر غير جائز شرعاً وقد بيّن الدكتور عبدالله المسلم هذا الامر في مقاله المشار اليه آنفا، ثم انه لايقبل بهذا الامر الا من عدمت عنده الغيرة، اما من كان عنده ولو نزرا يسيرا من الغيرة فلن يرضى بأن ينظر الموظف الى وجه زوجته او امه او اخته او غيرهن من محارمه، بل ان هذا الامر قد يتولد عنه مشاكل متعددة الجوانب نحن في غنى عنها.

6– بالنسبة لما تضمنه مقال ابي عمير من قياس بطاقة المرأة على جواز السفر أقول ان هذا القياس قياس مع الفارق لأن جواز السفر وثيقة تستعمل للتعامل الخارجي بين دولة واخرى ولكل دولة من الدول ان تتخذ الاحتياطات والاجراءات اللازمة لمعرفة من يدخل الى اراضيها من رعايا الدول الاخرى وليس لأي دولة من الدول ان تتدخل في الشؤون الداخلية للدولة الاخرى كأن تفرض عليها استقبال رعاياها بدون ما يثبت هويتهم، اما بالنسبة لبطاقة المرأة فإنه امر داخلي راجع الى حكام هذا البلد الأمن وفقهم الله.

7– تضمنت المقالات التي تحمل التأييد لوجود بطاقة المرأة القول بأن الحاجة ماسة اليها وانها باتت امرا ضروريا. وردا على هذا اقول انه يجب ان نعلم ان الضرورة في الشرع ليست بابا مفتوحا على مصراعيه يلجه من اراد الوصول الى هواه ومبتغاه، فالحكم على الشيء بانه ضرورة لايرجع فيه الى عامة الناس وانما يرجع فيه الى العلماء الربانيين الراسخين في العلم الذين يقيسون المصالح والمفاسد ويصدرون الحكم الشرعي في مثل هذه المسائل.

واخيرا اقول للاخت فوزية ابو خالد وغيرها ممن كتب في التأييد لاحداث مثل هذه البطاقة عليكم ان تتذكروا قول الله عز وجل: (وإذا سألتموهن متاعا فاسألوهن من وراء حجاب ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهن) وتذكروا ايضا قول النبي صلى الله عليه وسلم (ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء).

ثم أختم هذا التعقيب بالشكر الجزيل للقائمين على صفحة «عزيزتي الجزيرة» لاتاحتهم الفرصة للجميع في المشاركة والمناقشة الهادئة والهادفة لمثل هذه القضايا، والله الموفق والهادي الى سواء السبيل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عبدالرحمن بن عبدالله الشميم

الرس

أسباب عديدة للحصول على البطاقة

عزيزتي الجزيرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

اطلعت على ما طرحته الأخت فوزية ابو خالد بخصوص البطاقة الشخصية للمرأة وما تلاه من تعقيب لكل من الاخوين عبدالرحمن الوهيبي ومحمد أبو عمير، فأحب أن اضم صوتي للأخت فوزية والأخ محمد أبو عمير، ولا أضيف أكثر مما قالاه غير اننا نتوق نحن معشر النساء الى ان يتم هذا الأمر الذي ليس هو ترفا بقدر ما هو ضرورة تمخضت من جراء التقدم لبلادي الأبية تحت قيادة رجالها الاجواد الذين هم من نرجو منهم ان يتوجوا هذا التقدم بتلبية هذا المطلب الغالي علينا وليس صعبا عليهم، وأما ردي على الأخ عبدالرحمن الوهيبي فيبدأ بتساؤلات أوجهها له:

– أولا: لماذا قلب الحقائق فالبطاقة ليست تبرجاً فهي ليست شاشة تلفزيونية او غلاف مجلة وليس من دوافعها أي شيء من هذا!

– ثانيا: لماذا عدم التريث بالرد لفهم المعنى من ان استقلالية المرأة من خلال بطاقة رسمية ليس خروجا عن عصمة الرجل شرعيا بل انه حق شرعي لها، فالدين اعترف بالحقوق الفردية واحقيتها بالتملك ومعالجة تملكها بالشكل الذي يضمن راحتها النفسية ويحافظ على حقها في طبيعة ادارة شؤونها وأملاكها دون تدخل من أحد.

وان اهمية البطاقة للمرأة الآن أكثر من الأمس حيث تنبع من المتغيرات التي أحدثها التقدم المشرف لمملكتنا، ومن جراء العدل الذي حظيت المرأة به في منحها حقها في التعلم والعمل والتجارة، فنحن نريد هذه البطاقة للجد وليس للهزل كما ظننت، ولو يقبل جواز السفر كوثيقة رسمية في المعاملات لاكتفينا به دون ان نعرض أنفسنا لهذا الرد المنفعل، وان من يهدف ويحرص على حماية المرأة عليه ان يبدأ أولا بحماية حقوقها المادية على الأقل، من خلال تملكها لبطاقة اثبات لن تغير في مجرى حياتها شيئا خصوصا أمام من يعترفون بحقوقها المادية ويقدرون انها انسان له من الحق الخاص كما للرجل. واما من لا يعترفون فنحن لا نريدها إلا لمثل هؤلاء!!. فالمرأة من حقها ان تحافظ على مالها دون ضجيج وتدخل من ولي قاصر فكرا وعدلا.

ولأنهي تعقيبي على الأخ عبدالرحمن وللآخرين أمثاله بهذه المشكلة لعلهم يصلون الى معنى (الاستقلالية البطاقية) للمرأة!

ويحاولون ان يعالجوا أي موضوع بالعقل والمنطق وليس بالتسرع لمجرد أن الموضوع يتعلق بامرأة!

ولأثبت من خلالها على صحة (ضرورة تملك البطاقة) تقول لي واحدة ممن اثق بهن ان لي أخا حنونا لاينسى انني دائما في محنة من خلال مساعدته لي بمبلغ بسيط من المال يحوله لي عن طريق البنك والذي اريده ألا يعلم هو أن زوجي يتسلم عني هذا المال كما هو المعمول به فإن زوجي هداه الله يتميز بسوء تصرفه في صرف المال، وحين فكرت بفتح حساب خاص واجهتني نفس المشكلة لأنه لا يفتح إلا عن طريقه لحاجتي الى وثيقته الرسمية كاثبات لشخصيتي وحين بحثنا عن حل آخر وذلك في فتح أخي لحساب باسمه على ان يبقى لدي دفتر الشيكات لم استطع ان اتقن توقيعه رغم محاولته لتبسيطه، فما العمل خصوصا انني اقطن بلدا ليس هناك من أعرفه و(أمون عليه) حتى تتم الحوالة عن طريقه ولا يتوفر صراف آلي؟! إذاً لم يبق غير الاصطدام بزوجي.

هذا مثال من أمثلة عدة تحتاج المرأة فيها الى بطاقة اثبات للشخصية، وبالمناسبة اضيف ان محاسن البطاقة الشخصية للمرأة الحد من النظرة القاصرة لظهور اسم المرأة في مجتمعنا لدى بعض الفئات فلسنا بأفضل من كثير من الاسماء الفاضلة في تاريخنا الاسلامي المشرق اللاتي وردت اسماؤهن في المجتمع تارة تجارة وتارة علما.

ولعل ما ذكرته يهدىء من ثورة الأخ عبدالرحمن خصوصا حين يعلم ان اخراج البطاقة لا يستغرق إلا بضع ساعات فقط وفي حالة ابرازها لا يستغرق مطابقتها أكثر من بضع ثوان للتأكد وليس للفضول الذي حتما لن يكون مكانه موقعا رسميا يمثل الدولة والتي وضعت لكل خلل قانون يصلحه بإذن الله وإن كان أكثر استعمالها سيكون عن طريق نساء كما هو معروف.

وأخيرا أشكر الجزيرة على فتحها باب الحوار راجية ان اكون قدمت ماهو خالص لوجه الله، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

حصة عبدالرحمن

للانتصار على العادات السيئة:

الاقتناع قبل الحماس الزائد

عزيزتي الجزيرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

قرأت التقرير المنشور بعنوان «للمدخنين فقط: إذا توقفت اسبوعا عن التدخين يمكنك الاقلاع نهائيا» وأود التعقيب عليه بالقول انه يتم ذلك بالاقتناع والعزيمة الصادقة وعدم الاكتفاء بمحاولة واحدة للإقلاع عن عادة اعتدناها او ذنب داومنا عليه. أما إذا كان قهر النفس وكبت نزواتها هو دافعنا الوحيد للاقلاع عن شيء ما.. فستجمع النفس قواها لتعود الى ماخلصت منه.. ولو بعد حين، لرواسب بقيت ترسم في العقل ماضيه.. وتحن به اليه، فما ان تتهيأ الفرصة المناسبة حتى تعود النفس الى ماكانت عليه من طباع. فجهاد النفس صعب، لاسيما وأنها الميدان الأول للتمحيص.. فإن تحقق النصر عليها وإلا فليعلم الشخص ضعفه.

وجهاد النفس صعب المراس من نواح:

اولها.. انها تكمن بين جنبيك فتتطلب جهادا مستمرا لاسيما وان دعواها للمعصية بالتدرج واقتحام الصغائر متجاهلة ماينكت في القلب من نكتة سوداء عقب كل ذنب يذنبه المرء.. حتى يصبح القلب كالكوز مجخيا، ولايعرف معروفا ولا ينكر منكرا، وبذلك يصعب الابتعاد عما اعتاد الشخص عليه – اكثر من ذي قبل –.

ثانيا: ان الشيطان الذي يجري من ابن آدم مجرى الدم، ويعرف نقاط ضعفه والشهوات المحببة اليه هو نصير للنفس عليه.. لذا وجب الحذر منها على حد سواء: فخالف النفس والشيطان واعصهما

وان هما محضاك النصح فاتهم.

ثالثا: حب الانطلاق من قبل النفس البشرية، وحب التحرر من القيود، واقتحام سور المحذور «احب شيء الى الانسان مانهاء».

وقبل ذلك كله ميل النفس الى المعصية – لسهولة اقترافها – واشتغال للخير لها يلزمه من مجاهدة النفس والمداومة – ويؤكد ذلك قوله تعالى – في سورة المعارج – «ان الانسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا».

وختاما: فهذه مجرد وجهة نظر توضح ضرورة الاقتناع والعزيمة الصادقة بحيث تكون هي دافعنا إلى الابتعاد عن معاصي الله، وطباع السوء.. لا الحماس الذي يبعثه ارتفاع مستوى الايمان عند العبد فما يلبث ان يعود كما كان فتخمد نار حماسه.. وتبوء محاولته بالفشل الذريع.

محمد علي عبد الله الأهدل

ثانوية قنا

رأيناه والله بأم أعيننا!

عزيزتي الجزيرة

قرأت على صدر هذه الصفحة ماكتبته الأخت الفاضلة مها الصالح زادها الله صلاحا وتثبيتا حيث كتبت في العدد الصادر يوم الاحد الموافق 20/10/1416هـ مشيرة الى مارأته بجوار بيت الله العتيق من تصرفات مشينة وغير لائقة لمن انحرفوا عن الطريق السوي وانزلقوا في مهاوي سوء الاخلاق، ان هؤلاء قد تبلد لديهم الشعور، وانعدمت فيهم الأحاسيس، وانحرفوا عن المنهج القويم وانه لمنظر يبعث على الحزن والأسى أن نشاهد شباب المسلمين وهم يطاردون النساء ويرمون عليهن بأرقام الهواتف ويضايقون محارم عباد الله، وفي هذا الزمان الفاضل والمكان المشرف!.. إن من يقدم على مثل هذا العمل قد مسخت انسانيته وظهر في أقبح صورة وماذكرته الأخت الكاتبة قد رأيناه والله بأم أعيننا، وهو حقيقة لامقر منها. وعندما حاول أحد الإخوة مناصحة أحدهم ونهيه عن ذلك العمل المشين أخذ ذلك الشاب يتطاول على الناصح ويكيل له عبارات الشتم والسباب.. لقد أولت الدولة – ايدها الله – وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله – غاية اهتمامها لاعمار ونظافة الحرمين الشريفين والخدمة الفائقة لزوارهما.

ولكن هذه الصورة التي شوهدت بجوار بيت الله الحرام وفي شهر رمضان المبارك وفي العشر الأواخر منه، يجب أن تزول وأن يقضى عليها وتتخذ لمن يمارسها اقصى عقوبة لردعه وزجره.. إننا نرجو من الأجهزة المسؤولة أن تتخذ التدابير اللازمة نحو هؤلاء وندعو الله لها العون والسداد ونرجو الله أن يبلغنا رمضان المقبل وقد اختفت هذه الظاهرة المشينة.

والله الموفق والسلام عليكم

احمد محمد العبد الكريم

محافظة عفيف

عن حوادث قتل الشوارع:

فتشوا عن السبب في الاطارات

عزيزتي الجزيرة:

تحية طيبة وبعد:

أتابع مايكتب على هذه الجريدة وغيرها عن اسباب الحوادث المرورية التي تحصل كثيراً على الطرقات والتي راح نتيجتها الآلاف من البشر وتسببت في حدوث اعاقة الى الكثير ايضا. وقد قرأت ماصرح به مدير مرور الرياض العميد عبدالكريم الفائز الذي نشر على الصفحة الاخيرة من عدد الجزيرة رقم 8583 حيث استبعد وجود أخطاء إنشائية في الطرق تكمن وراء وقوع مثل هذه الحوادث. وأكد ان الحوادث المرورية ترجع في الاساس الى أخطاء يرتكبها السائقون أنفسهم. وان ماقاله العقيد الفايز هو بالفعل الوضع الحقيقي فليس هناك أخطاء إنشائية في طرقنا تسببت في حوادث تذكر لأن معظم الطرق أنشئت بمواصفات لا بأس بها وصيانتها مستمرة طوال العام.

كما أنه ليس لعيون القطط دور في حوادث السيارات كما ذكر بعض الكتاب، واقول مع تهور بعض السائقين وميولهم للسرعة ووجود بعض أنواع السيارات مثل الصوالين التي ثبت تسببها في العديد من الكوارث. ومع وجود المواشي السائبة التي استطاعت اقتحام حتى الطرق السريعة. ومع إيماننا القوي بما يقدر لنا فإنه من المفيد أن أؤكد بما لايدع مجالا للشك ان معظم اسباب هذه الكوارث من الإطارات.. نعم من الإطارات التي هي السبب المباشر للانقلاب ثم التصادم مع الغير أحيانا.

تعرفون ايها القراء الكرام ماوصلت له تجارة الإطارات في معظم المدن ولا تخفاكم مستودعاتها وأماكن تخزينها في محلات هي لدمارها أكثر من عمارها. ناهيك عن تاريخ صنعها ومدة صلاحيتها.

وهذا أمر لم تفكر به الدوائر المعنية حتى الآن وهو شيء مهم مثل المواد الأخرى إن لم يكن أهم منها.

قال لي صديق أثق به: حضرت جرداً لبعض مستودعات الإطارات بالرياض قبل سنتين وعلمت من خلاله أن بعض هذه الإطارات صار لها أكثر من عشر سنوات مخزنة في ذلك المستودع، وقد اختلف المسلم والمستلم في تلك اللحظة وتركتهما وشأنهما وتأكد لي ان العديد من هذه المستودعات تحتوي على مثل ما احتوى عليه ذلك المستودع.. لذا ارى من الضروري جدا إعادة النظر في مواصفات اطارات السيارات من قبل الدوائر المختصة وإيجاد الحلول اللازمة للكشف على الإطارات المخزنة والمعروضة. كما يجب العمل على عدم دخول اية بضاعة من هذا النوع مالم يسجل عليها تاريخ الصنع ومدة الصلاحية من قبل الصانع. ويجب ان يكون لهذه الإطارات مواصفات مثل غيرها من البضائع والله المستعان.

عبدالله زايد

المراقبون الصحيون:

لماذا لا تشملنا لائحة الوظائف الصحية؟!

عزيزتي الجزيرة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

قرأت مانشر بالجزيرة في تاريخ 29/10/1416هـ في عدد 8573 تحت عنوان (العاملون بوظيفة مراقب صحي لاتشملهم لائحة الوظائف الصحية)، وذلك على لسان مصدر مختص في الديوان العام للخدمة المدنية، وحيث انني احد المنتسبين لهذه المهنة الطبية فإنني استعين بالله واكتب لكم هذا التعقيب على النحو التالي:

اولا: نحن المراقبون الصحيون العاملون في وزارة الصحة لم يشملنا الكادر الصحي، ومنذ صدور هذا الكادر قبل خمس سنوات ونحن ننتظر ان تنتهي دراسة وظائفنا ويتحقق لنا هذا الكادر وقد فوجئنا أنه بعد هذه الفترة الطويلة من الدراسة يخرج لنا من يصرح بتصريح متناقض حيث قال ان الكادر الصحي يخص العاملين في المستشفيات والمراكز الصحية والحاجر الصحية الذين لهم احتكاك مع المريض، ولكن ليعلم هذا المصدر المختص بأن المراقب الصحي في المستشفى هو الذي يكافح الامراض المعدية ويقوم بالاشراف على عزل المصابين بالامراض المعدية الخطيرة وهل يوجد اكثر احتكاكا من الاحتكاك مع المصابين بالامراض المعدية؟!

اما المراقب الصحي بالمركز الصحي فالله المستعان يجب ان يعلم هذا المصدر بأن هذا المراقب هو الذي يخرج لكل مصاب بمرض معد الى المنزل لا ينتظر حتى يأتي الى المركز الصحي ويحتك مع كل مريض مصاب ومع المخالطين وهذا يشهد به كل العاملين بوزارة الصحة.

ويا اخانا المصدر المسؤول هل تعلم ان المراقب الصحي هو المسؤول عن حملات التطعيم مثل حملة التطعيم ضد شلل الاطفال وحملات التطعيم في المدارس، وهل تعلم انه هو المسؤول عن متابعة تطعيم اطفالنا ومتابعة المتخلف عن التطعيم؟! وهل تعلم ان المراقب الصحي يقوم بأخذ عينات من المخالطين لحالات الامراض المعدية مثل مسحات من الحلق؟! وبعد هذا هل يجرؤ أحد ليقول بأن المراقب الصحي لايحتك مع المريض؟!

هذا من ناحية.. أما من ناحية اخرى فإن جميع العاملين في المحاجر الصحية فهم مراقبون صحيون يقفون في الخط الاول لكي يحموا هذا الوطن العزيز بإذن الله من الامراض المعدية وعليك ان تذهب الى مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة هذه الايام حيث انني سبق ان عملت في هذا المطار لتجد ان المراقب الصحي يعمل 12 ساعة صباحا ومساء ليستقبل كل رحلة قادمة، بل كل حاج يدخل هذا المطار ويقوم باعطائه العلاج اللازم وعزل المصاب منهم بمرض معد.

وهذا المراقب هو اول من يحتك بهذا الحاج قبل جميع العاملين بالمطار فاسألك بالله بعد هذا هل المراقب الصحي لايحتك بالمريض؟

ثانيا: نعلم ان المشكلة في هذا الموضوع هو اسم هذه المهنة الطبية حيث يوجد مراقب صحي في البلدية وهذا عمله يختلف عن عمل المراقب الصحي في وزارة الصحة، وللاسف فإن المسؤولين في الديوان لايفرقون بين هذا وذاك.

ونحن ما ذنبنا في تشابه الاسماء، انه من المتعارف عليه في ادارة الاحوال المدنية ان الشخص لاذنب له في اسمه الذي اختاره له اهله، بل يحق له ان يغير هذا الاسم اذا كان غير مناسب الى اسم حسن، فنحن اذا لم يستطع الديوان تغيير اسم هذه المهنة مستعدون للذهاب الى ادارة الاحوال المدنية والاعلان في الجريدة لتغيير اسم مراقب امراض معدية.

ثالثا وأخيرا: لن نطلب من ديوان الخدمة المدنية حلا بعد هذا التصريح الذي ننتظره منذ خمس سنوات ولكن املنا بالله ثم بوزيرنا المخلص وزير الصحة ان يسعى لأن يجعل فئتنا مشمولة بلائحة الوظائف الصحية للاسباب التي حاولت ايضاحها اعلاه.

علي مطيران الضيداني

مركز صحي الشقة ببريدة